دور التعليم الجامعي المصري في مواجهة ظاهرة التطرف: رؤية نقدية

إعداد

د/ خالد صلاح حنفي محمود
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة الإسكندرية

الرياض– المملكة العربية السعودية

دور التعليم الجامعي المصري في مواجهة ظاهرة التطرف: رؤية نقدية

د/ خالد صلاح حنفي محمود *

ملخص الدراسة:

على الرغم من الجهود التي بذلتها الجامعات المصرية وتبنيها آليات متنوعة لمواجهة ظاهرة التطرف، لكن لازالت تلك الظاهرة مستمرة في التنامي، وتشتد حدة تأثيراتها السلبية على المجتمع، وتبرز الحاجة إلى البحث عن آليات لتفعيل دور التعليم الجامعي المصري في ذلك المجال.

وقد سعت هذه الدراسة إلى استخدام كل من المنهج النقدي في تحليل جوانب الدراسة، والمنهج الوصفي من خلال تحليل الدراسات والبحوث السابقة لتعرف طبيعة ظاهرة التطرف، وأسبابه، وأنماطه، ومخاطره، وعرض دور الجامعات في مواجهة تلك الظاهرة، وتشخيص واقع جهود الجامعات المصرية في مواجهة التطرف، وتحديد إيجابيات وسلبيات جهود الجامعات المصرية، وربطها بالسياق الاجتماعي، والثقافي، والسياسي، والاقتصادي، وطرح تصور مقترح لكيفية تفعيل دور التعليم الجامعي المصري في مواجهة التطرف.

الكلمات المفتاحية: التعليم – الجامعات– التطرف– ظاهرة – رؤية نقدية.

* **د/ خالد صلاح حنفي محمود:** أستاذ أصول التربية المساعد– كلية التربية – جامعة الإسكندرية.

The Role of Egyptian University Education in Confronting Extremism: A Critical Vision

By. Dr. Khaled Salah Hanafy Mahmoud

Assistant Professor of Education Foundations
Faculty of Education- Alexandria University

Summary:

Although of the efforts of the Egyptian universities and their adoption of several mechanisms to confront extremism phenomenon, but it is still developing and their negative effects continues. Thus, there is a need to find mechanisms for activating the role of the Egyptian university education in facing extremism.

The current study used the descriptive method through analyzing the previous studies to identify the nature of Extremism phenomenon, its causes, types, dangers, analyzing the universities' role in facing this phenomenon, diagnosing the Egyptian universities in facing extremism, and providing a suggested vision to activate the role of the Egyptian university education in confronting extremism.

Keywords: Extremism- universities- Phenomenon- critical vision

المقدمة:

تعد ظاهرة التطرف الفكري واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه الدول والمجتمعات الإنسانية في العصر الحديث، إذ تمثل – بدورها– مصدرًا للانغلاق، والتعصب، والعنف، والإرهاب، وتخريب المجتمعات، وتفكيك التماسك الاجتماعي مما يهدد سلامة وأمن الأفراد والمجتمعات في كل دول العالم سواء المتقدمة أو النامية.

وقد حذرت (اليونسكو، ٢٠١٨) من خطورة ظاهرة التطرف العنيف؛ فقد أنفقت دولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية مبلغا يقدر بـ (١.٧) تريليون دولار في الفترة من (٢٠٠١م) إلى (٢٠١٧م) لمواجهة الإرهاب، والعنف، بينما أنفق الاتحاد الأوروبي ما قيمته (٩٣.٥) مليون يورو فقط في عام ٢٠٠٩م، وكل ذلك الإنفاق لا يعد كافيًا لمواجهة تلك الظاهرة بدليل تكرار هجمات الجماعات المتطرفة بين الفينة والأخرى، وسقوط عشرات القتلى والمصابين بشكل مستمر في أنحاء شتى من العالم؛ فإنفاق مليارات الدولارات على تشديد الإجراءات الأمنية لمواجهة التطرف العنيف لن يكون كافيًا بل لابد من التدخل بوسائل وآليات مختلفة يبرز من بينها التعليم بحسبه الوسيلة الأساسية لمواجهة الانحرافات الفكرية، وتصويب الأفكار الخاطئة، والتوعية بالأفكار المتطرفة، والتصدي لها.

ولا يقتصر التطرف على دولة بعينها أو منطقة جغرافية، أو ديانة أو عرق معين، ففي السويد مثلاً قام أحد المتطرفين من سنوات بحرق المصحف الشريف، وتكررت تلك الحوادث عشرات المرات، وعلى نفس الشاكلة حوادث القتل والموت والتدمير في المنطقة العربية والعالم بأسره.

ويقوم التعليم بدور في مختلف مراحله في مواجهة التطرف، والتعصب والانغلاق، حيث أن للتعليم دور تحصيني ووقائي من خلال غرسه لقيم الحوار، وقبول الآخر، والانفتاح، والمرونة، وتوعيته الطالب بقيم وثقافة المواطنة، وأهمية احترام الكرامة الإنسانية، وقبول الآخر، والتعايش السلمي، وإعداده لمواطن قادر على المشاركة بصورة إيجابية ونشطة في مجتمعه، وقادرًا على ممارسة النقد، والمشاركة في الإصلاح.

وقد أشارت دراسات عدة إلى دور التعليم الجامعي في مواجهة التطرف، ومنها:

- دراسة (شادي، ٢٠١٨) وهدفت إلى تعرف دور عضو هيئة التدريس بجامعة الأزهر في مواجهة التطرف، واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي، كما استخدمت الاستبانة للتعرف على الدور الوقائي والعلاجي لعضو هيئة التدريس، وتم تطبيقها على عينة من (٦٠٥) طالباً وطالبة بجامعة الأزهر، وأسفرت النتائج عن أن دور عضو هيئة التدريس في

مواجهة التطرف الفكري جاء في المجمل متوسطا وإن كان الدور العلاجي أعلى نسبياً من الدور الوقائي، كما أسفرت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير النوع، ووجدت فروق تعزى لمتغير الكلية لصالح الكليات النظرية ووجود فروق تعزى لمتغير الفرقة الدراسة لصالح الفرقة الرابعة. وترجع أهمية الدراسة السابقة إلى توصلها إلى قيام عضو هيئة التدريس بجامعة الأزهر بدوره بدرجة متوسطة سواء على المستوى الوقائق أو العلاجي.

- دليل (اليونسكو، ٢٠١٨) المعنون "منع التطرف العنيف من خلال التعليم: دليل لصانعي السياسات"، وهو عبارة عن دليل موجه إلى صناع السياسات في دول العالم، ويتكون الدليل من خمسة أقسام رئيسة، القسم الأول: الإطار العام للدليل، وأهدافه والفئات المستهدفة منه، والقسم الثاني: مفهوم التطرف العنيف، ودور التعليم فى مواجهته، والقسم الثالث: مجالات عمل السياسات التعليمية المختلفة لمناهضة التطرف العنيف، والقسم الرابع: الأساليب التنفيذية لمواجهة التطرف العنيف، وجاء القسم الخامس: متضمنًا الأسئلة الشائعة حول دور التعليم فى مواجهة التطرف العنيف والقضايا المرتبطة به. ويهدف هذا الدليل إلى توعية صانعى السياسات التعليمية في دول العالم بمفهوم التطرف العنيف، والمفاهيم المرتبطة به، والسياسات والإجراءات المختلفة التى يمكن من خلالها لوسائل التعليم الرسمي وغير الرسمي مناهضة تلك الظاهرة على المستوى العالمي، وعرض التجارب والمبادرات فى مختلف دول العالم لمناهضة التطرف العنيف.
- وهدفت دراسة (الصياد، ٢٠١٩) للتعرف على آراء عينة من طلبة جامعة كفر الشيخ في دور الجامعة في مواجهة التطرف، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وتطبيق استبيان على عينة من (٣٠١) طالب وطالبة بجامعة كفر الشيخ، وقد توصلت الدراسة إلى إن العامل الأكثر تأثيرًا فى انتشار التطرف، الجهل الفكرى، والتعصب الدينى، وضعف الانتماء الوطنى، وقمع الحريات، وإن الآثار السلبية للتطرف تتضمن زعزعة الاستقرار، ونشر الفزع فى المجتمع، وتفكيكه، وانتشار الفوضى، وطرحت الدراسة رؤية مقترحة لمكافحة التطرف لدى طلبة الجامعة، والتى تعتمد على آليات منها تربية الطلبة على أسلوب الحوار، ومناقشة الخلافات، وحلها في ضوء الممكن، ودراسة مشكلات الطلاب وخصوصًا أصحاب السلوك الفكري المتطرف.
- وسعت دراسة (الشهراني، ٢٠١٩) للتعرف على دور جامعة الملك سعود في مواجهة التطرف، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي اعتمادًا على تعميم استبانة على عينة مكونة من عدد (٢٤٦) عضو هيئة تدريس بجامعة الملك سعود. وخلصت الدراسة إلى أهمية دور

الجامعة في مواجهة التطرف من خلال التدريس في تربية الطالب على احترام الآخرين وأفكارهم، واحترام الرأي الآخر، وتركز دور الجامعة في مواجهة التطرف من خلال البحث العلمي في توجيه البحث العلمي لمعرفة أسباب التطرف ومواجهته، كما تمثل دور الجامعة من خلال خدمة المجتمع في إعداد البرامج التي تستقطب الطلاب للاستفادة من أوقات الفراغ، وهكذا تتميز هذه الدراسة بتحليل دور جامعة الملك سعود في مواجهة التطرف بناء على قيامها بوظائفها، من تدريس، وبحث علمي، وخدمة مجتمع.

- وهدفت دراسة (طاهر والترهوني، ٢٠٢١) للتعرف على مفهوم التطرف والإرهاب والفروق بينهما، وتحليل دور المؤسسات التربوية في مواجهة التطرف، وذلك اعتمادًا على المنهج الوصفي من خلال تحليل الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع التطرف والإرهاب، وعرض تجارب بعض الدول في مواجهة هذه الظاهرة، وسبل الوقاية منها. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن للأسرة والمؤسسات التعليمية دور فعال ورئيسي في الحفاظ على تماسك المجتمع، وخلق الانتماء الوطني والمشاعر الوطنية بين أفراد المجتمع، ومواجهة التيارات الفكرية المتطرفة.
- وهدفت دراسة (الأتربي، والشخيبي، ٢٠٢٢) إلى تعرف الدور التربوي للجامعة في مواجهة التطرف، من خلال استخدام المنهج النقدي، وتحليل مفهوم التطرف، والتحديات العالمية المعاصرة، وأبرزها العولمة، والخبرات العالمية المعاصرة في مواجهة التطرف، وتحديد الآليات لقيام الجامعة بدورها داخل وخارج الجامعة في مواجهة التطرف. وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات باستخدامها المنهج النقدي في التعامل مع مفهوم التطرف، والتحديات العالمية المعاصرة المرتبطة بالعولمة، فضلاً عن تحليل خبرات دول العالم في مواجهة التطرف، وطرح آليات لقيام الجامعة بمواجهة التطرف.
- وتختلف الدراسة الراهنة عن الدراسة السابقة في تركيزها على خبرات الجامعات في مواجهة التطرف، أما دراسة (الأتربي، والشخيبي، ٢٠٢٢) فركزت على تحليل خبرات دول العالم بصورة عامة من سياسات وإجراءات اتبعتها الدول لمواجهة التطرف كما هو الحال في الدراسة السابقة، كما ركزت الدراسة الراهنة على التحليل النقدي لواقع جهود الجامعات المصرية في مواجهة التطرف، وربطها بالسياق الثقافي والاجتماعي، والاقتصادي والسياسي الراهن في عصر ما بعد كورونا، والخروج برؤية متكاملة لتفعيل دور الجامعات المصرية في مواجهة التطرف، في حين ركزت دراسة (الأتربي، والشخيبي، ٢٠٢٢) على تحليل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعولمة، والتوصل إلى التوصيات والمقترحات لمواجهة التطرف.

وتتشابه الدراسات السابقة في تأكيدها على خطورة ظاهرة التطرف، وارتباطها بالتعصب، والإرهاب، كما أكدت الدراسات على أهمية الدور الذي تقوم به الجامعات في مواجهة التطرف من خلال آلياتها المختلفة من مناهج ومقررات، وأنشطة طلابية، ودور فعال لأعضاء هيئة التدريس، والقيادات الجامعية.

وقد اختلفت الدراسات السابقة في المنهج المستخدم حيث اعتمدت دراسات (شادي، ٢٠١٨) و(اليونسكو، ٢٠١٨)، و(الصياد، ٢٠١٩) و(الشهراني، ٢٠١٩)، و(الطاهر، والترهوني، ٢٠٢١)، أما دراسة (الأتربي، والشخيبي، ٢٠١٩) على استخدام المنهج النقدي. أما الدراسة الراهنة فاعتمدت على المنهج النقدي، وتحليل ظاهرة التطرف، وأسبابها، وجهود الجامعات مع ربطها بالسياق الثقافي والاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي للمجتمع المصري، وتحليل خبرات جامعات العالم في مواجهة التطرف، واستخلاص أبرز الاتجاهات العالمية.

وقد أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة الإطار النظري، فضلاً عن استخلاص وبناء طرح رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعات المصرية في مواجهة التطرف.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

عانت مصر من التطرف، والأفكار الهدامة، والتعصب، والانغلاق، والإرهاب، عبر تاريخها القديم والحديث، مثلها في ذلك مثل باقي الدول والمجتمعات الإنسانية، والتي تعاني كل فترة من أحداث العنف والإرهاب لتزداد شدتها وتأثيراتها، ففي التاريخ الحديث تبرز حادثة المنصة التي تعرض لها الرئيس جمال عبد الناصر، وما تلاه من أحداث عنف وصدام بين الدولة والجماعات الإسلامية في أواخر الخمسينيات، والستينيات، ومقتل الرئيس "السادات" في أكتوبر ١٩٨١م، ثم المواجهات الأمنية مع الجماعات الإسلامية في الثمانينيات، وعودة حوادث الإرهاب في فترة التسعينيات مع مذبحة الأقصر في سبتمبر ١٩٩٧م، واستمرار الأحداث المشابهة، مع انتشار حوادث العنف الطائفي في الألفينيات، ومع أحداث سنوات الربيع العربي وما تلاها في مصر من حرق لبعض الكنائس، واحتجاجات الجماعات الإسلامية في الجامعات، وأحداث ثورة ٣٠ يونيه، وما تلاها، واستمرار تلك الأحداث حتى وقتنا الراهن مما يشير إلى الحاجة إلى تطوير آليات مواجهة ظاهرة التطرف وعدم الاكتفاء بالمواجهة والإجراءات الأمنية كوسيلة وحيدة لمواجهة ظاهرة التطرف، والحاجة إلى المعالجة بصورة شاملة، والاعتماد على مواجهة الفكر المتطرف بالفكر والحوار والإقناع، ومن ثم يلعب التعليم كأداة إقناعية دورًا حاسمًا في مواجهة الفكر المتطرف، وفي توفير بيئة وقائية ضد انتشار الأفكار المتطرفة، والهدامة.

وهناك دراسات أشارت إلى وجود عوامل ثقافية ساعدت على انتشار الفكر المتطرف، وترتبط بضبابية مفهوم المواطنة، وعدم ترسيخ ثقافة المواطنة فى أذهان الكثيرين، وغياب الوعى

بقيم المواطنة من تسامح واحترام وتقبل الآخر، والمساواة والكرامة الإنسانية، ومعرفة الحقوق والواجبات، ويرتبط بتلك المعوقات انتشار الأمية الهجائية بنسبة كبيرة حتى الوقت الحالي. فضلاً عن أثر سيطرة الثقافة الأبوية على المجتمع، والتى تنتقل إلى المستوى السياسي الأعلى، وشاغلي المناصب السياسية العليا، حيث تستخدم المقررات الدراسية كأداة للتنشئة السياسية في كافة المراحل التعليمية، والتركيز على الجوانب المعرفية، والتلقين، وعرض الحقائق وكأنها حقائق مطلقة، وعرض وجهات نظر أحادية يحفظها الطلاب دون عرض باقى الآراء ووجهات النظر، والاستغراق في الماضي وأمجاده، دون التعرض بصورة متعمقة لإخفاقاته، وإهمال آراء الطالب وشخصيته وحاجاته، وبيئته، فضلاً عن إشكالية الافتتان بالماضي وإنجازاته على حساب النظرة للمستقبل ومتطلباته وهو ما يطلق عليه الماضوية فى الثقافة المصرية.

(مركز هردو، ٢٠١٨)، (وطفة، ٢٠١٣)، (فرج، ٢٠١٣)، و(حنفي، ٢١٠٦)

وقد أشارت الدراسات إلى دور التعليم بكافة مراحله ومنها مرحلة التعليم الجامعي في مواجهة التطرف، ومنها دراسة (اليونسكو، ٢٠١٨)، (الشهراني، ٢٠١٩)، (الأتربي، والشخيبي، ٢٠٢٢) من خلال آليات ووسائل متنوعة. لكن على الرغم من الجهود التي تبذلها الجامعات المصرية، فإن نتائج تلك الجهود لازالت محدودة، ولعل أبرز مؤشرات ذلك استمرار حدة مشكلة التطرف العنيف بشكل كبير في مناطق مختلفة من مصر، وتكرار حوادث العنف والإرهاب في مناطق عدة واستمرار خسائرها وتأثيراتها المادية والبشرية. ومن ثم يتلخص السؤال الرئيس للدراسة في:

كيف يمكن تفعيل دور التعليم الجامعي المصري في مواجهة ظاهرة التطرف؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس كل من الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما طبيعة التطرف وأسبابه وأخطاره وأنماطه؟
- ما دور التعليم الجامعي في مواجهة ظاهرة التطرف؟
- ما واقع جهود الجامعات المصرية في مواجهة ظاهرة التطرف وإيجابياتها وسلبياتها؟
- ما الرؤية المقترحة لتفعيل دور الجامعات المصرية في مواجهة ظاهرة التطرف؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل ماهية التطرف ومسبباته ومخاطره وأنماطه.
- تعرف دور الجامعات في مواجهة التطرف.
- تشخيص مزايا ومساوئ جهود الجامعات المصرية في مواجهة التطرف.
- طرح رؤية لتفعيل دور الجامعات المصرية في مواجهة التطرف.

أهمية الدراسة:

- **الأهمية النظرية للدراسة:** ترجع إلى ما يمكن أن تضيفه هذه الدراسة من تحليل لمفاهيم التطرف، وأسبابه، وأنماطه، والمصطلحات المرتبطة به كالإرهاب، والعنف، وما يمكن أن يمثل إضافة إلى المكتبة العربية، في ظل تعدد الآراء والجدل حول تلك المفاهيم، وأسسها النظرية.
- **الأهمية التطبيقية للدراسة:** لعل أهمية تلك الدراسة تعود إلى سعيها لطرح رؤية قد تفيد القائمين على وزارة التعليم العالي، والجامعات المصرية في تبني آليات وحلول لتفعيل دور التعليم الجامعي المصري في مواجهة ظاهرة التطرف.

منهج الدراسة وإجراءاته:

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام **المنهج الوصفي** من خلال تحليل الدراسات والبحوث السابقة للتعرف على طبيعة ظاهرة التطرف، وأسبابه، وأنماطه، ومخاطره، وتعرف دور الجامعات في مواجهة التطرف، وتشخيص واقع جهود الجامعات المصرية في مواجهة ظاهرة التطرف، فضلاً عن استخدام **المنهج النقدي**، وتحليل ظاهرة التطرف، وجهود الجامعات المصرية، وربطها بالسياق الثقافي والاجتماعي المصري، وتشخيص أبرز الإيجابيات والسلبيات، وطرح تصور مقترح لكيفية تفعيل دور التعليم الجامعي المصري في مواجهة التطرف.

مصطلحات الدراسة:

- التطرف: Extremism

يقصد بالتطرف لغةً كما ورد في المعجم الوسيط الوقوف في الطرف، ومن ثم التسيب أو المغالاة، ولكن شاع استخدامه في المغالاة والإفراط، والغلو، والوصول إلى حد التعصب والتشدد، والبعد عن الوسطية.

أما اصطلاحاً، فإن التطرف يمثل "تبني مجموعة من المعتقدات والأفكار التي تتجاوز المُتفق عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً"، ويقصد بالتطرف في هذه الدراسة: تبني وجهات نظر متشددة حيال موضوع ما، قد تصل في أشد درجاتها إلى استخدام العنف كمنهج أو وسيلة لفرض الرأي وتبرير ذلك بمعتقدات وأيديولوجيات لدفع الأفراد لتلك الظاهرة، وهو ما يطلق عليه "التطرف العنيف"؛ (Violent extremism)

الإطار النظري للدراسة

أولاً- طبيعة ظاهرة التطرف:

يقصد بالتطرف لغةً كما ورد في المعجم الوسيط الوقوف في الطرف، ومن ثم التسيب أو المغالاة، ولكن شاع استخدامه في المغالاة والإفراط، والغلو، والوصول إلى حد التعصب

والتشدد، والبعد عن الوسطية، ويتم الإشارة إلى التطرف باللغة الإنجليزية بالمصطلح Extremism، وأحيانًا Radicalism. (Gunaratua, 2012, 146)

أما اصطلاحاً، فإن التطرف يمثل "مجموعة من المعتقدات والأفكار التي تتجاوز المُتفق عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً"، وبوجه عام يُمكن تعريف التطرف على إنه: عملية استقطاب يتعرض لها الفرد أو الجماعة، يتم فيها التخلي عن الحوار والتسامح والتوافق مع أصحاب الأفكار مُختلفة، بل والانخراط في تكتيكات لمواجهتهم والتي تشمل استخدام الضغط والإكراه غير العنيف، وصولاً إلى اللجوء إلى أشكال مُختلفة من العنف السياسي، وانتهاءً بأعمال التطرف العنيف المُتمثِّلة في الأعمال الإرهابية أو جرائم الحرب. (Young, 2015, 213)

وعلى الرغم من من اختلاف تعريفات التطرف العنيف، وتضارب وجهات النظر باختلاف السياق الثقافي، إلا أن التعريفات تتفق على إنه يقصد بالتطرف" تبني وجهات نظر متشددة حيال موضوع ما، وقد تصل في أشد درجاتها إلى استخدام العنف كمنهج أو وسيلة لفرض الرأي وتبرير ذلك بمعتقدات وأيديولوجيات لدفع الأفراد لتلك الظاهرة، وهو ما يطلق عليه "التطرف العنيف"؛ (Violent extremism) ويقصد به "تبني فرد أو جماعة مُعينة معتقدات مُتطرفة أو سلوك عنيف ومحاولة فرضه على باقي المجتمع من خلال استخدام العنف"، وهو المصطلح الذي يشمل كل صنوف التطرف التي تتبنى العنف ولا تستبعد اللجوء إليه كوسيلة لتحقيق أهدافها، وقد انتشر هذا المصطلح في الدراسات والبحوث في الفترة الأخيرة. (اليونسكو، ٢٠١٨)

وهناك اتجاه يربط بين التطرف والإرهاب بشكل صريح، وذلك كما في تعريف مجلس العموم التابع للجنة الشؤون الداخلية بالمملكة المتحدة الذي يعرف التطرف بإنه"العملية التي يقوم من خلالها الشخص بدعم كافة أشكال التعصب التي تؤدي إلى الإرهاب، ومُعارضة القيم السائدة في المجتمع، والقانون، والحُرية الفردية، والاحترام المتبادل، والتسامح مع الآخر.

(House of Commons, Home Affairs Committee, 2012,4)

وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة بين مصطلحي "التطرف" و"الإرهاب"، إذ يعد التطرف أبرز الأسباب المؤدية إلى الإرهاب، لكن هناك فروق بين هذين المصطلحين وتشمل الجوانب الآتية: (يحى، ٢٠١٧، ٣)، (Young, 2015, 213)

- يرتبط التطرف بالجانب الفكري، بينما يرتبط "الإرهاب" بجانب الأفعال، والتي تشمل تعمد إيذاء الآخرين، وترويعهم، والتخريب، والتدمير وإتلاف الممتلكات، وقد تصل إلى حد القتل وإشاعة الموت.
- يعد الإرهاب جريمة يعاقب عليها القانون عالميًا ومحلياً، بينما التطرف لا يعد جريمة، لكنه يمثل انحراف فكري قد يتحول إلى تطرف عنيف والقيام بأفعال إرهابية.

- تعتمد معالجة التطرف على المواجهة الفكرية، والنقاش، والحوار، بينما تعتمد مواجهة الإرهاب على التدخل الأمني والعسكري.
- ويرتبط مفهوم التطرف بمصطلح "التعصب" Fanaticism وهو عبارة عن اتجاه أو موقف متشدد عن وعي سواء كان صحيحًا أو خطأنًا، ويسلك وفق هذاالموقف سلوكًا قد لا يرضي المجتمع، وقد يؤدي إلى الإرهاب أحيانًا. (الأتربي، والشخيبي، ٢٠٢٢، ٨٣)

أسبابه:

تتمثل أسباب التطرف العنيف في مجموعة متنوعة من العوامل، والتي تصنفها (اليونسكو، ٢٠١٨) إلى مجموعتين:

- **عوامل الدفع** وهي الظروف التى تدفع الأفراد نحو المجموعات المتطرّفة العنيفة كالبطالة أو الفقر أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية، والتهميش والظلم الاجتماعي، وضعف الحوكمة وانتهاكات حقوق الإنسان.
- **عوامل الجذب** وهي حوافز، إغراءات مادية ومعنوية توفرها جماعات العنف لاستقطاب المجنّدين المحتملين والأساس المنطقي المستخدم لتشريع العنف، كتشويه وإساءة استخدام المعتقدات والأيديولوجيات السياسية.

وعلى الرغم من أهمية وأثر العوامل السابقة؛ لكن الأساس الأول لانتشار الفكر المتطرف، قد يرجع بالدرجة الأكبر إلى نمط التنشئة في المجتمع، سواء من خلال الأسرة أو مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فالانغلاق، وشيوع الاستبداد، والتسلط لدى أحد الوالدين، وشعور الأبناء بالاغتراب والانعزال عن محيطهم الاجتماعي يمثل بيئة مثالية لنمو البذور الأولى التطرف، أما الانفتاح والمرونة، وتقبل الآخر، والتربية المبنية على الحوار والإقناع قد يمثل المناخ الوقائي ضد انتشار الأفكار المتطرفة، إضافة إلى تمكين الأفراد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وإعدادهم كمواطنين إيجابيين في مجتمعاتهم، لذا جاء التوجه العالمي نحو المواطنة النشطة، والمواطنة الدامجة، والحاضنة للتنوع كأبرز الاتجاهات العالمية في مواجهة التطرف.

كما تلعب العوامل النفسية وفقًا لفرويد دوراً في تطرف الفرد ومسلكه العنيف نتيجة كالميل الغريزي لدى الفرد للتدمير والعنف، وقد يكون التطرف والعنف من وجهة نظر علم النفس الكلاسيكي تنفسيًا لمشاعر عاطفية حادة ناجمة عن التعرض للظلم، والإيذاء الشخصي، وانعدام الأمن، والإذلال، والاستياء، والخسارة، والغضب. ومن ثم يستخدم المتطرفون العنف والتعصب من منطلق القصاص العادل من المجتمع الذي تعرضوا فيه لكل تلك المشاعر وليس لتحقيق أهداف ما. (يحى، ٢٠١٧).

٢- خطورته:

ترجع خطورة التطرف إلى قابليته للتحول في أي لحظة إلى العنف، والإرهاب، وإيذاء الآخرين، ومحاولة فرض الأفكار والآراء بالقوة والعنف، وما ينجم عنه من آثار اقتصادية، واجتماعية، ونفسية مدمرة، ويكفي الخسائرالمادية والبشرية التي عانتها دول العالم عبر السنوات الأخيرة والتي قدرت بمئات القتلى والجرحي، وخسائر فادحة في العقارات والممتلكات بملايين ومليارات الدولارات، فضلاً عما تنفقه الدول على الإجراءات الأمنية وتكلفتها الباهظة، إضافة إلى تبني قوانين للطوارئ، مما يقيد حريات المواطنين والأفراد.

وقد حذرت (اليونسكو، ٢٠١٨) من خطورة ظاهرة التطرف العنيف؛ فقد أنفقت دولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية مبلغا يقدر بـ(١.٧) تريليون دولار في الفترة من (٢٠٠١م) إلى (٢٠١٧م) لمواجهة الإرهاب، والعنف، بينما أنفق الاتحاد الأوروبي ما قيمته (٩٣.٥) مليون يورو فقط في عام ٢٠٠٩م، وكل ذلك الإنفاق لا يعد كافيًا لمواجهة تلك الظاهرة بدليل تكرار هجمات الجماعات المتطرفة بين الفينة والأخرى، وسقوط عشرات القتلى والمصابين بشكل مستمر في أنحاء شتى من العالم؛ فإنفاق مليارات الدولارات على تشديد الإجراءات الأمنية لمواجهة التطرف العنيف لن يكون كافيًا بل لابد من التدخل بوسائل وآليات مختلفة يبرز من بينها التعليم بحسبه الوسيلة الأساسية لمواجهة الانحرافات الفكرية، وتصويب الأفكار الخاطئة، والتوعية بالأفكار المتطرفة، والتصدي لها.

٣- أنماط التطرف:

تتنوع أنماط التطرف وفقًا لمجالها لتشمل:

- **التطرف الديني** Religious Extremism: وهو أشهر أنماط التطرف، والذي يتمثل في الانضمام للجماعات الدينية المتطرفة، والتي ترفض الانخراط في الحياة السياسية، وقد لا تظهر بالضرورة أي أعمال عنف.
- **التطرف السياسي** (Political Radicalism): ويهدف هذا النمط من التطرف إلى تغيير، بل وإعادة بناء المؤسسات الاجتماعية والسياسية الموجودة داخل المجتمع، فالتطرف السياسي كأيديولوجية يتحدى شرعية المعايير والسياسات الموجودة فعلياً ويُنادي بذلك، ولكن ليس بالضرورة أن ينتهي إلى عنف، ومن أمثلتها ما تبناه اليمين المتطرف في الحكومة الإسرائيلية الحالية، والتي تهدف إلى إزالة كل ما هو عربي من إسرائيل. (Alonso,2008, 5)
- **التطرف الفكري** (Intellectual Extremism): ويتسع مجال هذا النوع ليشمل تبني الفرد لأفكار متطرفة عن المجتمع، وخارجة على قيمه، مثل الترويج لأفكار اللادينية،

ومجتمع الميم وغيرها من الأفكار الهدامة للمجتمع وثقافته، والتي لا يتقبلها جميع أفراد المجتمع بسبب تعارضها مع قيمهم.

ثانيًا– دور التعليم الجامعي في مواجهة التطرف:

يمثل التعليم الأساس لبناء الشخصية الإنسانية المتكاملة من جميع النواحي العقائدية والثقافية والفكرية، وخلق جيل من الطلبة والشباب يحملون قيم الحوار، والتسامح، وقبول الاختلاف، واحترام الآخر، والتعامل معه بالحجة والدليل والإقناع، بعيداً عن التطرف والتعصب الفكري والجمود، وبناء مواطن صالح قادر على المشاركة في بناء ونهضة مجتمعه. وتؤكد دراسة تشيزين (Chzhen, 2013, 12) إنه كلما كان الفرد أكثر تعليمًا كلما كان أكثر تسامحًا، وكلما كان الفرد أقل تعليمًا كلما كان أقل تسامحًا، وهذا يعكس مدى الارتباط بين التعليم وثقافة التسامح، وعن الارتباط بين قلة التعليم، وميل الفرد للتعصب والتطرف، والتشدد.

كما أن للبيئة التعليمية الشاملة للمنهج والنشاط والمعلم دورًا بارزًا في تكريس ثقافة التسامح، ومقاومة الأفكار المتطرفة ولذلك يجب مراجعة المناهج الدراسية السائدة لضمان خلوها من بذور التعصب والتطرف، والتمييز. ولكي يستطيع التعليم أداء هذا الدور يجب أن تُتاح له الرؤية الواضحة، والمحتوى والمناهج السليمة، والمعلم، وبيئة تعلم فاعلة، ومنظومة تقويم شاملة، وإتاحة التعليم عالي الجودة للجميع، وأن يقوم التعليم على الحوار، والمناقشة، وتبادل الرأي والرأي الآخر، لا على التلقين، وعلى تبني المنهج النقدي، وامتلاك جرأة المساءلة والمناقشة.(الأنصاري، ٢٠١٢،٩٣) .

ولا يستطيع التعليم أن يمنع الأفراد والجماعات من ارتكاب أفعال عنيفة وحوادث إرهابية باسم أيديولوجيا متطرفة؛ لكن إيجاد تعليم ذو نوعية جيدة، يقوم على الحوار، والنقد، ويحفز الإبداع، يمثل بيئة ومناخ مانع لانتشار الأفكار المتطرفة، ويعيق الترويج لتلك الأفكار، لذا يمكن القول إن دور التعليم يتمثل في خلق الظروف التي تبني وسائل للدفاع، وتحصين المتعلمين ضد التطرف والعنف، مما يقوى التزامهم باللاعنف والسلام. (اليونسكو، ٢٠١٨)

وهناك مجالات رئيسة يمكن أن يلجأ إليها صانعو السياسات التعليمية في مواجهة ظاهرة التطرف، والتي تشمل تبني سياسات الدمج والاحتواء، والتنوع، وتحصين الشباب فكريا، وتوعيتهم بالتطرف، وتوفير بيئات مدرسية آمنة وفاعلة، وتطبيق إجراءات وقائية لحماية الشباب المعرض لخطر التطرف، وتنمية وعي الطلبة في جميع المراحل التعليمية، وأهمية تضافر وتنسيق الجهود بين جميع قطاعات المجتمع من مدارس وأندية ومراكز شباب ومنظمات مجتمع مدني، ومؤسسات دولية وإنمائية وغيرها من المؤسسات. وأهمية دور المعلم، والمناهج والبيئة المدرسية فى تعزيز قدرة الشباب وتحصينهم ضد الأفكار المتطرفة والمعتقدات الخاطئة، وأهمية تشجيع

ودعم المبادرات المجتمعية، واستخدام المنصات الإعلامية، وشبكة الانترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي فى محاربة التطرف والإرهاب والعنف. (محمود، ٢٠١٨، ١٦٩)

فلا بد أن تعمل المناهج على تعزيز الاعتدال، والانتماء إلى الوطن والولاء له، وعدم حصر المواطنة والوطنية في مادة واحدة، والتركيز على الكيف وليس الكم، وتطوير المناهج التعليمية وإعادة تصميمها لتنمي مهارات التفكير الناقد والإبداعي، وتنمية ثقافة الحوار وثقافة المواطنة، ورفدها باستمرار بموادَّ تساعد على نشر الوعي في المجتمع بما يسهم في سدِّ أي ثغرات تحاول أن تنفذ منها جماعات التطرف والإرهاب إلى عقول الشباب. فلا بد من تطوير المناهج الدراسية بحيث تغرس مهارات التفكير الناقد، وحل الصراعات بأسلوب سلمي، والمناقشة العامة للقضايا، وتعزيز الحوار مع الآخرين.(Keating, 2016,6)

كما يبرز دور المعلم في مواجهة التطرف من خلال ما يمارسه في الفصل من ممارسات عملية تعكس قيم الانفتاح والاعتدال والتسامح مما ينعكس بدوره في التلاميذ والشباب، كما إن طرق تدريس التي تشجع احترام التنوع الفكري، وتعزز احترام الآراء المخالفة لرأي الفرد، وتدريب التلاميذ على ممارسة التفكير الفلسفي والتفكير النقدي في كل ما يحيط بهم من ظواهر. (Sar, 2016, 166) وكل ذلك يمثل في مجمله المناخ المدرسي الوقائي ضد التطرف والتعصب والانغلاق.

كما يجب أن تكون بيئة المدرسة ديمقراطية تحرص على احترام الرأي والرأي الآخر، وتجعل الطلاب يتعايشون فيما بينهم ويتقبلون بعضهم البعض، وهنا يأتي دور مديري المدارس في نشر ثقافة التسامح، كما يبرز دور الأنشطة المدرسية في تطوير المهارات الاجتماعية لدى الطلبة. (النبوي، ٢٠١٨، ١٩٥)

وقد بذلت دول العالم جهودًا كبيرة لمواجهة انتشار الأفكار المتطرفة بين فئات الشباب وطلبة الجامعات، فمثلا لجأت تونس إلى تطبيق فكرة "محادثات المقاهي"، وهو مشروع يقوده الشباب ويجمعُ الشابات والشبان معًا في المقاهي للمشاركة في مناقشات مفتوحة حول القضايا والموضوعات التي تشغل المجتمع التونسي، وقد ركّزت إحدى المحادثات على الفنّ كسلاحٍ ضدّ التطرّف العنيف، فأحدُ الدوافع الرئيسية للتطرّف هو عدم وجود فرصة للمشاركة في النشاطات الثقافية التي تعزّز وتعكس التاريخ الغني للوطن وحضارته. وهذه المحادثات أساسية في زيادة الوعي وتكوين حسّ الناس بالانتماء إلى المجتمع التونسى.

وقد طبقت منظمة التعاون والأمن الأوروبي تجربة "الشرطة المجتمعية" وذلك بما يتيح للمواطنين المساهمة في مواجهة الأفكار المتطرفة، والهدامة، والتنسيق مع الجهات الأمنية المسؤولة عن مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف، ونفذت المنظمة مبادرة "حياتي السابقة" وهى

سلسلة أفلام وثائقية تعرض القصص الشخصية لأربعة متطرّفين سابقين والأسباب التى دفعتهم للتطرف، ولماذا تركوا المجموعات المتطرفة، ويلي ذلك ورش عمل ومناقشات بين الأفراد وتبادل وجهات النظر. وتهدف المبادرة إلى توفير موردٌ تعليمي متعدّد الوسائط للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٩ سنة. (اليونسكو، ٢٠١٨)

أما النرويج فلجأت إلى تنفيذ مبادرة لتأسيس هيئة استشارية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي لبناء وطرح الآليات والتدابير في مواجهة ظاهرة التطرف. (Wille, 2017)

ويمكن القول إن أبرز الآليات والوسائل التي لجأت إليها دول العالم لمواجهة التطرف من خلال التعليم تقوم على تبني الآتي:

- نشر التعليم ذو الجودة العالية في كافة مراحل التعليم، والذي يقوم على تبني الحوار والنقاش، والتفكير الناقد، والإبداع، وتبني حرية التفكير، والتعبير، والإبداع بما يمثل مناخًا واقيًا ضد الفكر المتطرف.
- تبني القيادات التعليمية وأعضاء هيئة التدريس لقيم الحرية، والاحترام المتبادل، والتعايش السلمي، وقبول الآخر، بما ينعكس على ممارساتهم داخل المؤسسات التعليمية، والسياسات التعليمية التي تقوم على الدمج والاحتواء والتنوع والتعددية، بما ينعكس على الخطط، والإجراءات
- الاعتماد على تدريس مناهج ومقررات المواطنة عبر مراحل التعليم سواء في صورة مقررات مستقلة، أو موضوعات ضمنية ترتبط بتدريس مقررات الدراسات الاجتماعية واللغة والدين والأخلاق، وذلك لتوعية الطلبة بحقوقهم وواجباتهم، ودورهم كمواطنين في المجتمع، ونشر ثقافة المواطنة بما تتضمنه من قيم وفضائل مثل تقبل الآخر، والتعايش السلمي، والاحترام المتبادل، والكرامة الإنسانية، والحرية، وغيرها من القيم الإنسانية.
- إتاحة مناخ مدرسي يقوم على المحاسبية، والثواب والعقاب، وثقافة القانون، ووجود ضوابط تحقق العدالة بين جميع المتعلمين.
- التنسيق والتآزر بين كافة مؤسسات المجتمع سواء مؤسسات التعليم النظامية ومؤسسات التعليم غير النظامية في مواجهة انتشار الأفكار المتطرفة، ووجود رؤى واضحة لتنسيق الجهود، بين كافة المؤسسات.
- تبني الأنشطة الطلابية كآليات لمواجهة التطرف، كالرحلات والمعسكرات الصيفية، لدعم الحوار والتعاون، والنقاش بين كافة فئات الطلبة، ومعلميهم.
- إتاحة الفرصة لتعبير الطلبة ومن يمثلهم عن آرائهم وأفكارهم سواء من خلال الاتحادات والمجالس الطلابية، وتصل درجة الحرية إلى إتاحة الفرص للطلبة والمعلمين للتظاهر،

والتعبير عن مطالبهم أو احتجاجاتهم في أماكن وتوقيتات محددة بموافقة السلطات المختصة، واحترام آراء الطلبة، والنقاش معهم حول إمكانية تحقيق تلك المطالب واقعياً بما يضمن الوصول إلى حلول وسطية.

- تنظيم الندوات واللقاءات والفعاليات لمواجهة الأفكار المتطرفة، وتحقيق الحوار بين الطلبة والمتخصصين والخبراء.

يعتمد دور الجامعات في مواجهة التطرف على:

- **التدريس:** ونشر أعضاء هيئة التدريس لقيم الحرية، و الحوار، والانفتاح، والمرونة، والاحترام، وإتاحة الفرص للطلبة للتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم.
- **البحث العلمي:** وتوجيه البحوث لمواجهة التطرف، والتعصب والانغلاق.
- **خدمة المجتمع:** من خلال تنظيم الفعاليات المختلفة من معارض، وندوات، ومؤتمرات، وحملات لنشر الوعي، والتثقيف، والتصدي للأفكار الهدامة والمغلوطة، و شغل أوقات فراغ الطلبة والشباب، وتعليمهم المهارات، والمعلومات، ونشر القيم الإيجابية.

ثالثاً– جهود الجامعات المصرية في مواجهة التطرف:

يعكس استقراء الأحداث التاريخية التي مرت بها مصر في أعقاب ثورتي (٢٥) يناير، و ثورة ٣٠ من يونيه ٢٠١٣ وتنامي حدة خطاب الكراهية، والاستقطاب، وبث وغرس الأفكار المتطرفة في وسائل الإعلام، ومحاولة بث تلك الأفكار عبر المناهج الدراسية، ومحاولات استخدام التعليم كأداة لأدلجة المجتمع المصري ككل، وكل تلك الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لم تكن غائبة عن ذهن كافة أجهزة الدولة ومشرعيها عند إعداد الدستور المصري، والإيمان بأهمية دور التعليم في تحقيق تقدم المجتمع المصري ككل. وقد جاءت نصوص دستور (٢٠١٤) لتعكس رؤية شاملة للتعليم المصري فى المواد من رقم (١٩) إلى رقم (٢٥) حيث نصت المادة رقم (١٩) على أن "التعليم حق لكل مواطن، وهدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقًا لمعايير الجودة العالمية". (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٤، ١١)

كما حدد الدستور فى نفس المادة تخصيص نسبة (٤%) من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع النسب العالمية، وإشراف الدولة على كافة أشكال المؤسسات التعليمية بما يضمن تحقيق السياسات التعليمية للدولة، ويضمن التنسيق ووجود رؤية موحدة للإصلاح والتحديث. ونصت المادة رقم (٢٣) على استقلالية الجامعات، وضرورة تطوير التعليم

الجامعي، وتخصيص نسبة (٢%) من الناتج الإجمالي يتم زيادتها تدريجياً بما يتفق والمعدلات العالمية للإنفاق على التعليم الجامعي، والنهوض بالبحث العلمي، وحريته في المادة (٢٣). ولم يغفل الدستور المصري في المادة رقم (٢٤) أهمية مناهج اللغة العربية، والتربية الوطنية، والتاريخ الوطني وتدريسها فى كافة مراحل التعليم، وضرورة تدريس مواد حقوق الإنسان والقيم والأخلاق المهنية فى المرحلة الجامعية.

ويعكس تحليل مواد الدستور المصري (٢٠١٤) الجوانب الآتية:

- يهدف التعليم المصري وفقًا للدستور إلى "بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز" كما جاء في المادة (١٩) وتلك القيم في مجملها تمثل ثقافة المواطنة، ويضمن إنشاء بيئة مقاومة للتطرف الفكري، والعنف، وخطاب الكراهية.
- جاء هذا الدستور فى أعقاب ثورتي (٢٥) من يناير، وثورة (٣٠) من يونيو محاولاً تلبية آمال الشعب المصري في الارتقاء بالأوضاع التعليمية، وحدد لأول مرة نسبة مخصصة للإنفاق على التعليم قياسًا للناتج الإجمالي، شملت نسبة (٤%) للتعليم ما قبل الجامعي، ونسبة (٢%) للتعليم الجامعي، وزيادة هذه النسب بصورة تدريجية ليصل للمستويات العالمية. ويعكس هذا التوجه الاهتمام بالتعليم في حد ذاته يمثل صمام الأمان في مواجهة التطرف والعنف، الذى غالباً ما ينتشر مع غلبة الجهل، والانغلاق الفكري، وارتفاع نسب الأمية، وغياب التفكير الناقد.
- إشراف الدولة على التعليم بكافة أشكاله ضمانًا للالتزام بالسياسة التعليمية للدولة، ويتبين أهمية تلك المادة خصوصًا في أعقاب الكشف عن وجود (٨٧) مدرسة تابعة للجماعة وفقًا لتقرير وزارة العدل المصرية تنفيذًا لقانون (٢٢) لسنة ٢٠١٨ بتنظيم إجراءات التحفظ والحصر والتصرف فى أموال الجماعات الإرهابية والإرهابيين. (الجريدة الرسمية، ٢٠١٨، ١٢)
- استقلالية الجامعات، وحرية البحث العلمي، وذلك يعكس الإيمان بقيمة الحرية العلمية والبحثية، ويواكب التوجهات العالمية في ذلك الخصوص.
- تدريس حقوق الإنسان والقيم في المرحلة الجامعية لكافة فئات الطلاب، وذلك يضمن تحقيق تماسك ووحدة النسيج الاجتماعي.
- فالدستور المصري جاء معبراً عن توجه الدولة ككل نحو الاهتمام بالتعليم وتطويره، وبناء شخصية المواطن الفعال والنشط المسهم فى تطوير مجتمعه، وكل ذلك يمثل بيئة خصبة

وأداة فاعلة في مواجهة التطرف الفكري. لكن تطبيق تلك النصوص الدستورية في أرض الواقع صاحبه عديدٌ من الصعوبات والتى تتمثل فى **العوامل الاقتصادية** وما عانته مصر نتيجة مرورها بثورات متتالية، وتوقف جهود الإصلاح الاقتصادي، وارتفاع أرقام الدين العام، وارتفاع نسب التضخم، والبطالة، وتدهور أوضاع البنية التحتية لكثير من المرافق العامة، إضافة إلى **المعوقات الثقافية** التى تتمثل فى انتشار بعض الأفكار والتوجهات الفكرية المتطرفة وشيوع مفردات الكراهية والطائفية الدينية لدى بعض فئات المصريين، واعتماد نمط التربية الوالدية على التسلط والانغلاق والتقوقع مما يمثل رافدًا لانتشار التطرف، والتعصب، وارتفاع نسب الأمية بكافة أنواعها بما يزيد على (٣٠%) من عدد السكان وفقًا للإحصاءات الرسمية، وغيرها من العوامل كأزمة كورونا، والحروب والصراعات في المنطقة العربية، وآخرها الحرب الروسية الأوكرانية، وما أدت إليه من ارتفاع مستويات التضخم عالميًا، وتنامي مشكلة الديون والقروض، وتأثيرها على كافة مجالات الحياة في مصر ومنها الإنفاق على التعليم الجامعي.

وعلى المستوى التطبيق والعملي، اعتمدت وزارة التعليم العالي، والجامعات المصرية إلى تبني الآليات الآتية لتطوير التعليم في مواجهة التطرف والعنف وذلك على النحو الآتي:

عقد سلسلة المنتديات الحوارية لطلبة وأساتذة الجامعات والباحثين:

قامت مصر بتنظيم سلسلة من المنتديات لإتاحة الحوار بين طافة فئات الطلبة والباحثين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ومنها:

المنتدى العالمي للتعليم العالي والبحث العلمي:

قامت وزارة التعليم العالي في مصر بتنظيم المنتدى العالمي للتعليم العالي والبحث العلمي، وقد قام الرئيس عبدالفتاح السيسي بافتتاح المنتدى العالمي الأول للتعليم العالي والبحث العلمي بين الحاضر والمستقبل في العاصمة الإدارية الجديدة خلال الفترة من ٤ إلى ٦ إبريل ٢٠١٩، وشارك في فعالياته نحو ٢٠٠٠ عالم وباحث ومفكر، واستهدف المنتدى خلق منصة دولية لتناول حاضر ومستقبل التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار من خلال مناقشات حوارية تتناول عددا من القضايا المطروحة عالميا بطريقة تسمح بتبادل الخبرات والتجارب العالمية في مجالات تطوير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار . (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٩)

وشملت توصيات المنتدى العالمي الأول للتعليم العالي والبحث العلمي اعتماد أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ٢٠٣٠ لتوفير تعليم عالي الجودة، وإعادة إحياء ثقافة التعلم بين الطلاب لتقييم تجربة اكتساب المهارات الجديدة، والتركيز على قيم التسامح والتضامن والحوار بين الشباب، وضرورة مراجعة المناهج الحالية لتلبية الاحتياجات المستقبلية (الوطنية والدولية)،

وتصميم برامج مخصصة لتلائم احتياجات سوق العمل في المستقبل، وقد عملت وزارة التعليم العالي فى ضوء تلك التوصيات بإعداد رؤية للتعليم الجامعى والعالى وبلورة محاور تلك الرؤية.

ب- **عقد سلسلة منتدى شباب العالم:** World Youth Forum

يمثل منتدى شباب العالم حدثًا سنوياً يعقد في مصر للجمع بين الشباب من جميع أنحاء العالم في مدينة شرم الشيخ. ومنذ إطلاقه في عام ٢٠١٧ ووصول عدد المشاركين إلى ٥٠٠٠ مشارك في عام ٢٠١٨ تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٤٠ عامًا من ١٦٩ دولة. (منتدى شباب العالم، ٢٠١٧)

وقد تبنت الدولة المنتدى لكونه أحد المسارات التى يعبر من خلالها الشباب عن آرائهم وطموحاتهم أمام أكبر قيادات الدولة، وإسهامه فى نشر الأمل بينهم، ويجعلهم يشعرون بأنهم جزء من منظومة حركة التطوير في المجتمع، فضلاً عما تسهم به فى التعارف والحوار بين مختلف فئات الشباب من مختلف أنحاء العالم، وذلك يسهم بصورة كبرى في مواجهة التطرف والانغلاق والانعزال الفكري.

ولا شك أن إتاحة الحوار والتفاعل مع طلبة وشباب الجامعات من خلال المؤتمرات والمنتديات المختلفة يتفق مع ما دعت إليه منظمة اليونسكو من الحاجة إلى مضاعفة جهود نشر ثقافة السلام من خلال الحوار، وتشجيع التعليم القائم على المواطنة، حيث أن الحوار آلية بالغة الأهمية عند تصميم سياسات فعالة تحسن من التنوع.(Griffiths, 2015, 4) لكن في المقابل، فقد وجهت التساؤلات والانتقادات حول معايير اختيار الشباب المشاركين، والموضوعات المطروحة للمناقشة في تلك المنتديات، ومدى إمكانية تفعيل توصيات تلك المنتديات على أرض الواقع في ظل الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في السنوات الأخيرة. (مغيب، وصلاح، والعطار، ٢٠١٧، ٥) فضلاً عن تكلفة إقامة تلك المنتديات، والجدوى الاقتصادية من ورائها في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، وقد تم إلغاء النسخة الخامسة لعام ٢٠٢٣ في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

٢- إتاحة المراجع وقواعد البيانات العالمية من خلال بنك المعرفة المصري:

دعماً للخطة البحثية لجمهورية مصر العربية وتصنيف الجامعات المصرية، قام بنك المعرفة المصري بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات المصرية بدعم بدء إطلاق أحد أهم الأدوات لقياس الأداء البحثي الأكاديمي من خلال قاعدة بيانات سايفال SciVal التي توفرها شركة إلسيفير الرائدة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات المصرية. وقد قام بنك المعرفة المصري مؤخراً بالشراكة مع شركة Clarivate Analytics وشركة دار المنظومة بإنشاء أول فهرس للإستشهادات المرجعية باللغة العربية Arabic.

Citation Index. كجزء لا يتجزأ من رؤية مصر ٢٠٣٠ ليستخدمها الباحثون في مصر وفي ٢٢ دولة أعضاء في جامعة الدول العربية. ولا شك أن إنشاء بنك المعرفة المصري وما يتيحه من علوم ومعارف حديثة وبأحدث الوسائل والصور وبصورة مجانية أمام جميع المصريين ومن كل الفئات والمراحل العمرية وبصورة مجانية، يتيح نشر الثقافة العلمية، ويسهم فى دفع حركة البحث العلمي، وذلك يسهم بدوره في إنشاء بيئة حصينة ضد كل فكر متطرف.

٣- تدريس مقررات حقوق الإنسان، والتفكير الناقد، وقضايا مجتمعية:

تبنى المجلس الأعلى للجامعات في مصر فى عام (٢٠٠٤) مقررًا "حقوق الإنسان" ليكون مقررا إجبارياً فى الجامعات المصرية وبدأ تدريس هذا المقرر من العام الدراسى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ انطلاقًا من الأهمية القصوى لحقوق الإنسان، ومن أجل تعزيز مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية. (حنفي، ٢٠١٦، ٢٦٣) ويعكس توجه المجلس الأعلي للجامعات الرغبة في مسايرة ومواكبة التوجهات العالمية، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والرغبة في تحسين مركز وتصنيف مصر في التقارير العالمية لحقوق الإنسان، كما يواكب توجه كثير من الجامعات العالمية نحو تخصيص مقرر مستقل لتعليم حقوق الإنسان.

ويؤكد (نجيب، وشاكر، ٢٠١٧، ١٣٧) إن التوجه نحو تدريس مقرر لحقوق الإنسان يعد توجهًا محمودًا في الأساس، لأن تعليم حقوق الإنسان يسهم فى تحقيق الإصلاح المجتمعي، وبناء ثقافة سلام وديمقراطية، وإحداث التغيير المنشود فى المجتمعات العربية، وإعداد مواطن يعرف حقوقه، وحقوق الآخرين، ويطالب بها، ويدافع عنها، وذلك في مواجهة عمليات الإقصاء الاجتماعي، والفوارق الدينية والعرقية والوطنية، وسلبيات العولمة، وحالات الاستقطاب الفكري والاجتماعي والعقائدي.

لكن تقييم نتائج تطبيق تدريس مقرر حقوق الإنسان بالجامعات المصرية فى الفترة من ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٨ يشير إلى إنه لم يحقق الأهداف المنشودة، ووجود عديد من أوجه القصور فى التجربة المصرية لتدريس مقرر حقوق الإنسان فى الجامعات إذ ركزت موضوعات مقررات حقوق الإنسان فى الجامعات المصرية عبرتلك السنوات على الجوانب المعرفية بالدرجة الأولى، وجاء محتوى المقررات، وطرق التدريس، وأساليب التقويم قاصرة على ذلك الجانب، وأهملت الأنشطة التدريبية والسلوكية، وغابت الفرص لوضع الدروس موضع التطبيق العملي والأنشطة اللاصفّية داخل وخارج المؤسسات التعليمية مما أعاق تنمية مهارات الطلاب، وقد تم تدريس المقرر كمتطلب جامعي لا يضاف إلى مجموع الطالب التراكمي مما أثر على اهتمام الطلبة بدراسته. (ماضي، ٢٠١٠)، (عمار، وأحمد، ٢٠١٥)، (حنفي، ٢٠١٦)

وقد قرر المجلس الأعلى للجامعات المصرية تطوير مقرر حقوق الإنسان في الجامعات المصرية، وتشكيل لجنة لإعداد مقرر حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتم طرح المقرر فى فبراير ٢٠١٨ ليدرسه جميع الطلبة بالجامعات والمعاهد المصرية فى صورة الكترونية تفاعلية عبر شبكة الانترنت، وتولى إعداده نخبة من أعضاء هيئة التدريس بكليات الحقوق بالجامعات المصرية، وتدريب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية على استخدام المقرر وتدريسه للطلبة. ولعل من أهم مبررات تلك الخطوة هو رغبة مصر فى مسايرة التطورات الدولية والاستجابة للمواثيق والاتفاقيات العالمية، إضافة إلى ما أفرزته تجربة تدريس حقوق الإنسان في الجامعات المصرية من سلبيات، والرغبة فى تطوير شكل ومحتوى المقرر ليكون فى صورة تفاعلية عصرية من خلال الاعتماد على التعليم المدمج واختبار الطلبة بصورة الكترونية.

ويمثل تدريس مقرر حقوق الإنسان خطوة نحو نشر ثقافة المواطنة ووعي الطالب بحقوقه وواجباته، كما يسهم فى إيجاد بيئة مقاومة في مواجهة التطرف الفكري والانغلاق بين طلبة الجامعة. لكن يتطلب نشر ثقافة المواطنة أيضًا إتاحة الفرص للطلاب لكي يمارسوا داخل المؤسسة التعليمية المواطنة النشطة والفعالة، وتفعيل الأنشطة الطلابية بدرجة أكبر في مختلف المجالات التى تساعد في إثراء بنية الطالب المعرفية والفكرية، وممارسة الطالب للتعبير عن رأيه فى اختيار ممثليه في المجالس الطلابية، كما اتجهت وزارة التعليم العالي إلى تعديل اللوائح الطلابية وتحديثها بما يتواكب مع التحديات الراهنة، ومنها مواجهة التطرف والعنف في المجتمع المصري.

وقد أطلق المقرر بصورته الالكترونية (MOOCS) على الموقع الذي جاء نتيجة التنسيق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والمجلس الأعلى للجامعات، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. http://egymoocs.nelc.edu.eg، وتضمن المقرر ثلاثة فصول تقع فى عدد (١٦٦ صفحة) على النحو الآتي:

الفصل الأول: بعنوان النظام القانونى النظام القانوني لقواعد حماية حقوق الإنسان، وتضمن مفهوم حقوق الإنسان، وتطورها التاريخي، وخصائصه ومبادئ حقوق الإنسان، ومصادرها، وواجبات الأفراد والتزاماتهم في المجتمع.

الفصل الثاني: بعنوان حقوق الإنسان ومكافحة الفساد. وتضمن مفهوم الفساد، وأنواعه، وأسبابه وآثاره.

الفصل الثالث: بعنوان المواجهة الجنائية للفساد. وتضمن الإطار التشريعي لمكافحة الفساد، فضلاً عن دور الأجهزة الرقابية الوطنية في مكافحة الفساد الإداري.

واستعان المقرر بأدوات التعليم المدمج والتى تمثلت في:

- فيديو تقديمي للمقرر لمدة (١٠) دقائق عن المقرر بصورة عامة وأبرز محتوياته.
- شريحة لخريطة ذهنية لفصول المقرر.
- صفحة للمناقشة الجماعية تتيح إمكانية التفاعل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
- ويقوم الطالب بالتسجيل على الموقع، والاطلاع على محتوياته، فضلاً عن تقديم بعض اللقاءات مع أعضاء هيئة التدريس، ويمتحن الطالب في نهاية العام بنظام الاختبارات الالكترونية اعتمادًا على نوعية الأسئلة الموضوعية (الصواب والخطأ، والاختيار من متعدد). وتقيس هذه الاختبارات الجانب المعرفة بالدرجة الأولى وفى مستويات التذكر وأحياناً الفهم. كما أتيحت بعض المحاضرات عن طريق شبكة الانترنت.

ويشير استقراء المقرر إلى الملاحظات الآتية:

من حيث المحتوى: قام بإعداد المقرر أساتذة كليات الحقوق بالجامعات المصرية، ولم يتم الاعتماد على استخدام فريق من الأساتذة متعددي التخصصات لإعداد المقرر، وكان المفترض أن يتولى إعداد المقرر أساتذة علم النفس، والاجتماع، والتربية، وغيرهم بحيث تتعدد زوايا عرض حقوق الإنسان، وأسسها بشكل تكاملي من مختلف التخصصات، ومن زوايا متعددة، كما أن تركيز كتاب المقرر من حيث عدد الصفحات كان بالنسبة الأكبر على قضية وموضوع مكافحة الفساد، فالكتاب يتكون من (١٦٦) صفحة تم تخصيص (٦٦) صفحة لحقوق الإنسان فى حين أن باقى صفحات الكتاب (١٠٠) صفحة لموضوع الفساد، ومكافحته، كما جاء عرض الموضوعات في صورة مبتسرة فعلى سبيل المثال: جاء عرض حقوق الإنسان فى الديانات السماوية اليهودية والمسيحية والإسلام فى الصفحات في أربع صفحات، في حين تم إعطاء المساحة الأكبر للمواثيق الدولية بالمقارنة، كما لم يقم مؤلفو الكتاب بعقد مقارنة بين الشرائع السماوية في مقابل المواثيق الدولية، ولم يتناول المقرر إشكالية الاكتفاء تبني المواثيق الدولية كمصدر وحيد للحقوق، نظراً لاختلاف السياق الثقافي والاجتماعي خصوصًا فى قضايا حقوق المرأة، والحريات، والمساواة، وغيرها من القضايا.

كما ركز المقرر بالدرجة الأولى على الجانب المعرفي لحقوق الإنسان، وتطورها التاريخي في الشرائع السماوية، والقوانين الوضعية، والمواثيق الدولية، وخصائص هذه الحقوق، وأنواعها، مع التركيز على واجبات الأفراد تجاه المجتمع. ولم يتناول موضوعات (انتهاك حقوق الإنسان، وصور تلك الانتهاكات، وكيفية ممارسة الطلبة لحقوقهم بصورة عملية وآليات الدفاع عنها، والاتحادات الطلابية ودورها فى الدفاع عن حقوق الإنسان، والأحزاب السياسية، ... وغيره من تلك القضايا)، وجاء التناول فى بعض الأجزاء بصورة سطحية لا تنمي الجوانب الوجدانية

للطالب. كما ركز المقرر على بعض موضوعات حقوق الإنسان، وبصفة خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الشعوب، والحقوق المدنية والسياسية، والمساواة، والحرية، وعرض بعض المفاهيم المعاصرة مثل حقوق المرأة وحقوق الطفل، والحق فى المساواة، والعدالة ... إلخ. (نجيب، وعلام، ٢٠١٧: ص ١٤٧)

٢- الوسائل التعليمية المستخدمة في المقرر قليلة إذ لا تشمل سوى فيديو وحيد يعتمد على الإلقاء، فلا تتاح الفرصة للتفاعل بين الطالب وعضو هيئة التدريس، ولا توجد نماذج عملية، أو أنشطة تفاعلية سوى وجود صفحة للمناقشة وحيدة غير مفعلة؛ ومنذ إطلاق المقرر فى ٣ فبراير ٢٠١٨ حتى مايو ٢٠١٩ في جميع الجامعات المصرية والتى يتجاوز عدد طلابها الملايين بلغ عدد المشاركات الطلابية على صفحة المناقشة وفقًا لإحصاءات الموقع (٧) مشاركات وتتعلق كلها بشكوى الطلبة من عدم استجابة القائمين على الموقع لهم أو وجود إشكاليات في تعاملهم مع المقرر.

٣- استخدام طرق التدريس على عدد محدود من اللقاءات المباشرة أو عن بعد واستخدام طريقة الإلقاء فى شرح جزئيات المقرر، بما لا يتفق مع الاتجاهات العالمية المعاصرة فى التدريس.

٤- استخدام استخدام الاختبارات الموضوعية كصورة وحيدة لتقويم الطالب في نهاية العام فقط، وهذا الشكل للتقويم قد لا يكون كافياً لتقييم مدى قدرة الطالب على ممارسة تلك الحقوق، أو ما تشكل في وعيه من أفكار، ولا يتم إضافة الدرجة إلى المجموع أو التقدير، مما أثر سلباً على اهتمام الطلبة بالمقرر بالمقارنة بالمقررات الأخرى التى يدرسونها.

على أية حال، مع تغير الأوضاع المجتمعية، اتجهت بعض الجامعات المصرية في السنتين الأخيرتين لإلغاء مقرر حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، واتجهت إلى تدريس مقرر "قضايا مجتمعية" بدلاً منه بداية من العام الدراسي٢٠٢١/٢٠٢٢، وذلك كمتطلب جامعي لكل طلبة الجامعة، ليتناول قضايا التغير المناخي، الشائعات ومحاربتها، التحرش، التنمر وغيرها من قضايا الساعة على الساحة المصرية، كما لجأت بعض الجامعات المصرية كجامعة الإسكندرية إلى تدريس مقرر" التفكير الناقد" والذي يعد أحد المقررات الهامة في تنمية نمط التفكير الناقد، وبناء شخصية المواطن الإيجابي والمتفاعل مع مجتمعه، وهذا يمثل وقاية ضد التطرف والانغلاق.

ويمكن القول إن جهود الجامعات المصرية في مواجهة التطرف قد ركزت بصورة رئيسة على إقامة المنتديات والمؤتمرات، في ضوء توجه الدولة المصرية، بالإضافة لتدريس مقررات حقوق الإنسان، وقضايا مجتمعية، وتتلخص إيجابيات تلك الجهود في:

- وعي القيادات الجامعية بأهمية دور التعليم الجامعي في التصدي لظاهرة التطرف.
- التوجه نحو مشاركة الشباب وإفساح الفرص لهم للتعبير عن آرائهم عبر المنتديات والنقاشات والحوار، ودعم ذلك بأعلى مستوى من الدولة.
- تطوير التعليم الجامعي عبر طرح مقررات مثل التفكير الناقد، وحقوق الإنسان، وقضايا مجتمعية يعكس رغبة الجامعات في التحديث ومواكبة مشكلات المجتمع والعالم مثل حقوق الإنسان، والتغير المناخي، وحقوق الإنسان.
- تغير ممارسات كثير من أعضاء هيئة التدريس نحو تبني الحوار والنقاش والاستجابة لمطالب وآراء واقتراحات الطلبة بدرجة أكثر تفاعلية، وإيجابية خصوصًا بعد ما مرت به مصر من أحداث.

لكن على المقابل هناك عديد من نقاط الضعف والسلبيات في جهود الجامعات المصرية لمواجهة التطرف والتي تتمثل في:

لازالت كثير من مؤسسات التعليم والجامعات المصرية على اختلافها تتبنى دون وعي قيم الطاعة والامتثال، والقولبة، وتخنق الاتجاهات الإيجابية نحو المواطنة الواعية و الفعالة والمسؤولة الأخلاقية والسياسية والمدنية، ويسودها مناخ سلبي انعزالي اتكالي يتسم بالخلاص الفردي، والمادية، والسلبية، والانعزال والاستسلام، والانسحاب، واللامبالاة، واللانتماء، وتنقل إلى أفرادها إحساسًا بالعجز وعدم الفعالية، والجدوي وتنمي فيهم ميكانيزمات التبرير، والهروب، والتحاشي. (قاسم، ٢٠٠٨)

إن التربية ومؤسساتها بشكلها الحالي هى أحد مصادر السلطوية، فلا يوجد سوى وجهة نظر أحادية يتلقاها الطالب، وعليه أن ينقاد لها، فلا قيمة لرأيه أو فكره ولا يؤخذ به عند وضع أو تطوير المنهج. (هلال، ٢٠١٥، ٢٣٣)

٣- وجود كثير من القوانين واللوائح التي تعيق مشاركة الطلبة، وتعيق فرص الحوار والنقاش أمام كافة فئاتهم وخصوصًا الفئات المهمشة أو المحرومة، أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

٤- قصور الأنشطة الطلابية عن تغطية احتياجات كافة فئات الطلبة، وتلبية حاجاتهم الثقافية والتعليمية والاجتماعية وغيرها نتيجة قصور الإمكانات، وغياب الرؤى والخطط للأنشطة الطلابية بالجامعات المصرية.

٥- تركيز المقررات الجامعية في كثير من الكليات والجامعات على الجانب المعرفي والنظري، والتلقين دون التركيز على بناء شخصية الطالب، وثقافته وقد امتد هذا الإشكال كما سبق التوضيح إلى مقررات حقوق الإنسان، والتفكير الناقد مما أثر على دورها في تنمية شخصية الطالب.

٦- الاعتماد على طريقة الإلقاء والمحاضرة كطريقة أساسية في التدريس في الجامعات المصرية نتيجة عوامل متعددة في الجامعات المصرية وخصوصًا في الكليات النظرية نتيجة ارتفاع أعداد الطلبة، وقلة الإمكانات، مما لا يسهم في بناء شخصية الطالب القادر على المناقشة والحوار وإبداء الحجج.

٧- الاعتماد في تقييم الطالب على نظام الاختبارات الموضوعية وقياس الجانب المعرفي في أدنى مستوياته وهو الحفظ والفهم دون الاهتمام بنفس الدرجة بالمستويات العليا للتفكير من تحليل ومقارنة، والنقد والتقويم وإصدار الأحكام، وهذا يؤدي إلى ما وصفه "باولو فريري" بالتعليم البنكي القائم على الحفظ والتلقين.

٨- لازال المناخ المجتمعي المحيط بالجامعات، وحتى داخلها بعد ما مرت به مصر من أحداث في حاجة إلى المزيد من التركيز على قضايا حرية الرأي والتعبير، وتبني ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان، وإطلاقها دون قيد طالما لم تخرج على القوانين والقيم المجتمعية، بما يسهم في التصدي للفكر الأحادي، والأفكار التي تروج لها الجماعات المتطرفة.

٩- غياب الرؤى والخطط الواضحة على مستوى المؤسسات الجامعية لمواجهة ظاهرة التطرف، واكتفاء كثير من القيادات الجامعية على الدور الأمني في مواجهة ظاهرة التطرف، بدلاً من وضع الاستراتيجيات والخطط بعيدة ومتوسطة وقصيرة الأمد لمواجهة تلك الظاهرة.

رابعًا – تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات المصري في مواجهة التطرف الفكري.

بناء على ما تقدم، من تحليل لطبيعة ظاهرة التطرف، وأنماطها، وخطورتها، وعرض دور التعليم في مواجهة التطرف، وناقشة بعض الخبرات العالمية في مواجهة ظاهرة التطرف، وتشخيص الواقع الحالي لدور الجامعات المصرية في مواجهة تلك الظاهرة، فقد جاء بناء وطرح الرؤية المقترحة لتفعيل دور الجامعات المصرية في مواجهة ظاهرة التطرف وذلك عبر الآتي:

فلسفة وأهداف التصور المقترح:

يبنى التصور المقترح على أساس إن مقاربات مواجهة التطرف يجب أن تكون بالدرجة الأولى مقاربات فكرية، وليس التعاطي الأمني؛ فالتطرف في حد ذاته ليس جريمة يعاقب عليها القانون كما هو الحال في الإرهاب، والعنف، ولكنه نمط للتفكير والانغلاق، والتعصب، يحتاج إلى تضافر جهود المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وخصوصًا التعليمية كالمدارس والجامعات بما يمكن التعليم عبر المراحل المختلفة من أن يغرس في الطالب قيم الحوار، والانفتاح، و المرونة، واحترام الآخر، وتقبل التعددية، والاختلاف، وثقافة المواطنة، وكل ذلك يمثل تحصينًا ووقاية للطالب أمام ظاهرة التطرف.

وبالتالي فإن مهمة مواجهة التطرف لا تقتصر على الإجراءات والتدابير والذي تتولاه إدارات مكافحة التطرف، والنشاط الديني والسياسي بالأجهزة الأمنية المختلفة، أو تشديد القوانين، أو إنشاء مجالس أو هيئات لمكافحة الإرهاب والتطرف، أو إقامة حالة الطوارئ لكن الحل كما تشير الخبرات الدولية والعالمية المعاصرة يتمثل في التعليم بمختلف مراحله، لبناء شخصية الفرد المتكاملة التي تستطيع مقاومة الأفكار الهدامة والمتطرفة، ولا بد من تنسيق الجهود بين كافة مؤسسات التعليم سواء الرسمية أو غير الرسمية في مواجهة ظاهرة التطرف، وإيجاد رؤية واضحة وإجراءات لمواجهة تلك الظاهرة، واحتواء ودمج الشباب والطلاب في المجتمع.

ولا بد من مواجهة شيوع التسلط في التربية العربية، ومحاولة بعض الأسر العربية فرض آرائها على أبنائها، أو تربيتهم على الانغلاق والانعزال، والتقوقع على الذات والذي وصفه يزيد السورطي في كتابه "التسلط في التربية العربية" لأنه أكبر رافد لانتشار العناد بين الأبناء، والتمرد، وربما التعصب والتطرف فيما بعد. ومن ناحية أخرى لا بد من تحسين المناخ المؤسسي والاجتماعي، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وزيادة فرص العمل لاستيعاب الشباب حتى لا يقعوا فريسة للجماعات المتطرفة بما تطرحه من إغراءات.

لذا يسعي التصور المقترح إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تبني الجامعات لقيم الحوار والنقاش، والحريات الطلابية والأكاديمية، وتبني ثقافة المواطنة، بما ينعكس على سياساتها، ولوائحها، وخططها.
- التكامل والتنسيق بين الجامعات وكافة مؤسسات المجتمع في التصدي لظاهرة التطرف.
- إتاحة الحق للطالب الجامعي في التعبير عن آرائه، ومشاكله ومطالبه، ومخاوفه دون التعرض لأية مضايقات من القيادات الجامعية أو غيرها

٢- آليات ووسائل تنفيذ التصور المقترح:

على الجامعات المصرية أن تعتنى بتنمية وعي طلبتها، والذين يمثلون الشريحة العمرية بين ١٨-٢٣ سنة، أى فئة الشباب خصوصاً مع تزايد وتيرة العنف السياسى فى المنطقة، وأحداث ما بعد ثورات الربيع العربى، والمد الديمقراطى، وتزايد الأصوات المطالبة بالديمقراطية، وتزايد حدة الصراعات والانقسامات السياسية فى المنطقة، لذا فالحاجة ماسة لمراجعة الآليات التى يمكن أن تستفيد منها فى تنمية الوعى الطلابي بما يضمن إعداد المواطن الصالح والذى لديه رؤية، ووعى كافيين فى كافة المجالات، بما يحقق أهداف وفلسفة المجتمع، ويسهم فى تقدمه، ومن ثم يمكن القول بأن هناك عدة سبل يمكن للجامعات المصرية أن تفيد منها:

القيادات الجامعية:

لابد أن تتبنى القيادات الاجتماعية قيم الحوار، وقبول الآخر، وقيم المواطنة، والتسامح، والانفتاح والمرونة، وثقافة القانون، وانعكاس ذلك في السياسات الجامعية، ورؤى الإصلاح والتطوير، وإتاحة الفرص للطلبة للتعبير عن مطالبهم وآرائهم بالصور المشروعة، وتطوير الإجراءات التي تكفل تمثيلهم في كافة المجالس الجامعية، وخصوصًا في القضايا التي ترتبط بهم مثل الرسوم الدراسية، وجداول المحاضرات، وجداول ومواعيد الامتحانات، وتمثيل كافة فئات الطلبة في تلك المجالس لا أن تقتصر على فئة معينة.

دعم القيادات الجامعية لتفعيل دور الاتحادات الطلابية، وتطوير اللوائح والقوانين، بحيث يتم تمثيل كافة فئات الطلاب بلا تمييز، وبصورة حقيقية.

استحداث وحدات على مستوى الجامعة لرصد الشائعات والأفكار المتطرفة في الجروبات الطلابية، ومواجهة الأفكار الهدامة والمتطرفة دون تجاهلها، ودراسة تلك الشائعات وتحليلها ومعرفة أسبابها،وتقديم توصيات للقيادات الجامعية بكيفية التصدى لها، بدلاً من اعتماد القيادات الجامعية على خبراتها السابقة، أو استخدام أسلوب المحاولة والخطأ، أو الاكتفاء بإحالة الأمر إلى الجهات الأمنية، دون قيام الجامعة بدور إيجابي في مواجهة تلك الأفكار.

ب- أعضاء هيئة التدريس بالجامعات:

لابد أن يكون أستاذ الجامعة بمثابة المرشد والميسر لطلبته، والقدوة أمامهم بأن يكون واعياً بدرجة كافية بأهمية استخدام الحوار والمناقشة مع فئات طلبة الجامعة، وحساسية دوره في تلك المرحلة، ومن ثم هناك حاجة إلى:

- إقامة برامج تدريبية وتوعوية بحقوق وواجبات الطالب الجامعي، وكيفية التعامل مع تلك الفئة من الناحية النفسية والاجتماعية خصوصًا مع التحديات التي تفرضها ثورة وسائل التواصل الاجتماعي، والتدفق الهائل في الأفكار، والشائعات، فضلا عن تقديم البرامج التدريبية بواسطة الخبراء في علم النفس والاجتماع حول الاحتياجات النفسية والاجتماعية لفئات الطلبة وخاصة لأعضاء هيئة التدريس من المستجدين وأعضاء الهيئة المعاونة، وتوعيتهم بكيفية التعامل مع هذا الجيل الرقمي، والتحاور معه، وإقناعه، وأهمية تبني قيم الحوار، واحترام الرأي، وقبول الآخر، والاختلاف، والإيمان بحرية الطالب في التعبير

والتفكير، وأهمية ممارسته لحقوقه، وفي نفس الوقت واجبات الطالب، والتوازن بين الحقوق والواجبات.

- تدريب أعضاء هيئة التدريس وخصوصًا المستجدين والهيئة المعاونة على تنمية مهارات طلبته على استخدام التفكير الناقد، وإطلاقه الحرية لطلبته للتعبير عن آرائهم ومخاوفهم ومطالبهم، والاستجابة للمنطقي منها.
- عقد المؤتمرات والندوات، وإعداد البحوث الجامعية حول أدوار أستاذ الجامعة الحالية والمستقبلية،

ج- المقررات الجامعية:

لابد أن تتبنى المقررات الجامعية على قيم الانفتاح والمرونة، والتعددية، وقبول الآخر، واحترام الكرامة الإنسانية، وقيم المواطنة، وخصوصًا تلك المقررات المرتبطة بالتربية المدنية وتربية المواطنة مثل مقررات (الدين، واللغة، و التاريخ، وحقوق الإنسان، والتربية المدنية، وقضايا مجتمعية) وغيرها من المقررات لما لها من أهمية في تشكيل فكر ووعي الطالب الجامعي.

يجب أن تعتمد طرق التدريس على المناقشة والحوار والإقناع، والعمل الجماعي، بدلاً من الإلقاء والمحاضرة والتلقين.

تنوعي أساليب ومستويات التقويم لتشمل قدرة الطالب على التعبير، والتفكير، وذلك يتطلب بإعادة النظر في الممارسات الحالية المعتمدة على استخدام الاختبارات الموضوعية، والجمع بينها وبين الاختبارات المقالية القصيرة بما يتيح الجمع بين مزايا النوعين، ويضمن تقييم الطالب على مستويات الجانب المعرفي المختلفة، وكذلك إمكانية تعرف قيم وميول الطالب من خلالها.

د- الأنشطة الطلابية:

وضع الخطط والرؤى للأنشطة الجامعية، وزيادة مخصصاتها المالية، وتنويعها، بما يعكس الاهتمام بالأنشطة الطلابية الجامعية لما لها من دور في تنمية مهارات العمل الاجتماعي، والتطوعي بين كافة فئات الطلبة، وتنمية قيمهم الاجتماعية، وانفتاحهم على بعضهم، وتبادل الآراء والأفكار بينهم وبين زملائهم وأعضاء هيئة التدريس، ولما لها من دور في بناء شخصية الطالب، وتثقيفه، لذلك لا بد من بحيث تغطى أعداد أكبر من الطلبة من كافة الفئات دون اقتصارها على كليات أو فئات معينة.

تطوير الشراكة المجتمعية مع باقي مؤسسات المجتمع في تنفيذ الأنشطة الطلبة، وتطوير القوانين واللوائح الداعمة للشراكة المجتمعية في تنفيذ الأنشطة الطلابية من معسكرات، ورحلات، ومعارض، ومؤتمرات.

تنويع الأنشطة المقدمة للطلبة بدرجة أكبر فلا تقتصر على المسابقات الثقافية، أو المعارض الفنية، أو المنافسات الرياضية، أو فرق الجوالة، بل لا بد أن تشمل فرق المسرح، ودعم العروض المسرحية التي تتصدى لقضايا مجتمعية ليتم تنفيذها وتكرارها وعمل الدعاية الكافية لها والترويج لها في المجتمع المحيط.

تقديم الدورات التدريبية للكوادر الإدارية لمشرفي أقسام وإدارات رعاية الشباب على كيفية التعامل مع طلبة الجامعة، واحتياجاتهم النفسية،وخصوصًا الأجيال الجديدة لما لها من خصائص نفسية واجتماعية متميزة.

٣- العقبات المتوقعة وكيفية التغلب عليها:

- **انتشار الأمية والجهل بنسب تتراوح ما بين (٢٥%) إلى (٣٠%) بين أفراد المجتمع المصري**، وانخفاض المستوى التعليمي لكثير من الآباء والأمهات، واستخدامهم أساليب تربوية استبدادية، أو تسلطية، مما قد يؤدي إلى تأزم الأبناء، وعنادهم، وتمردهم، ووقوعهم فريسة في أيدي الجماعات المتطرفة، وهذا يتطلب جهد أكبر منت الدولة في مواجهة مشكلة الأمية والجهل، وتوفير الموارد ووضع السياسات والخطط وتنفيذها على أرض الواقع، وكذلك هناك حاجة إلى تدريب الآباء والأمهات على أساليب التربية الوالدية السليمة وكيفية الحوار والإقناع،
- **انتشار البطالة بين الشباب نتيجة الأوضاع الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة أوقات فراغهم**، مما يتيح لبعض الجماعات المتطرفة الإفادة منهم، وإثارة روح التمرد والسخط ضد الدولة، وشيوع خطاب الكراهية، واللانتماء.
- **قوة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي وإسهامها في ترويج الأفكار المغلوطة والهدامة،** وذلك يتطلب جهد أكبر من مجرد المتابعة الأمنية لكل ما يتم تداوله، بل لابد من وجود مواجهة فكرية، ولابد من وجود شخصيات وخبراء للرد على كل ما يتم ترويجه بدلا من تجاهل الأخبار والأفكار المغلوطة.

- **صعوبة تطبيق القوانين في جرائم ترويج التطرف العنيف:** لذا لا بد من تطوير القوانين لمواجهة الجرائم المستحدثة ومعاقبة دعاة العنف أو الكراهية، أو الأفكار التي تروج للتطرف العنيف، والتخريب والتدمير.

الدراسات المقترحة:

بناء على نتائج الدراسة، والرؤية التي خلصت إليها يمكن القول بالحاجة إلى إجراء الدراسات الآتية:

- إجراء دراسات مقارنة لجهود الجامعات عالميًا في مواجهة الأفكار المتطرفة الشائعة على مواقع التواصل الاجتماعي.
- إجراء دراسات حول كيفية تطوير القوانين واللوائح الطلابية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة.
- دراسة مدى انتشار ظاهرة التطرف في الجامعات المصرية المختلفة، ومسبباته.

المراجع

الأتربي، هويدا محمد، الشخيبي، ريهام علي. (٢٠٢٢). الدور التربوي للجامعة في مواجهة التطرف الفكري: دراسة تحليلية نقدية، *مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار*، ع(٣١)، ٥٩-١٢٨.

الأنصاري، عبد الحميد (٢٠١٢). ثقافة الكراهية ومستقبل التسامح الإنساني، *فصلية إيران والعرب*، ١٠(٢٨)، ص ص ٩٣-١١٥.

جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، *قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٨ بتنظيم إجراءات التحفظ والحصر والتصرف فى أموال الجماعات الإرهابية والإرهابيين*، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.

حامد عمار وصفاء أحمد . (٢٠١٥). *المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين فى القرن الحادى والعشرين*. سلسلة علوم اجتماعية. القاهرة : الهيئة العامة للكتاب.

حنفي، خالد صلاح. (٢٠١٦). دور الجامعات المصرية في التربية على حقوق الإنسان: رؤية نقدية، *دراسات في علوم التربية*، ع(١)،٢٦٣-٣٠٠.

شادي، أحمد الصاوي طه. (٢٠١٩). دور عضو هيئة التدريس فى مواجهة التطرف الفكرى من وجهة نظر طلابه: جامعة الأزهر نموذجًا، *مجلة كلية التربية، جامعة طنطا*، *٧٠*(٢)، ٥٢٩-٥٩٤.

الشهراني، ناصر شبيب عبدالله. (٢٠١٩). دور الجامعة في مواجهة التطرف، *مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط*، *٣٥*(٤)، ١٣٢-١٥٩.

الصياد، إيمان محمد. (٢٠١٩). دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري من وجهة نظر الشباب الجامعي: دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة كفر الشيخ، حوليات آداب عين شمس، ٤٢٩-٤٦٤.

طاهر، خالد الناجي عمر، والترهوني، صالحة على رمضان. (٢٠٢١). المؤسسات التربوية ودورها في مواجهة التطرف والإرهاب، مجلة شؤون دبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الجامعة البريطانية الليبية، ٥(٨)، ١٤٣-١٦٤.

عبد الفتاح ماضي. (٢٠١٠). تعليم حقوق الإنسان وجهود تعزيز الديمقراطية فى مصر .*النهضة*. ٢(١١). ١-٣٦.

فرج، إلهام عبد الحميد (٢٠١٣). إشكاليات المواطنة في التعليم عقب ثورة يناير، *مجلة العلوم التربوية*، عدد خاص بمؤتمر التعليم والثورة فى مصر: رؤى وسياسات بديلة.

قاسم، مصطفى (٢٠٠٨). *التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية*، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

مركز هردو. (٢٠١٨). *السياسات التعليمية فى مصر*، القاهرة: مركز هردو لدعم حرية التعبير الرقمي.

مغيب، هبة، وصلاح، أحمد، والعطار، نورهان. (٢٠١٧). قراءة في فعاليات منتدى شباب العالم، تقرير تفصيلي مقدم إلى منتدى شباب الباحثين، repository.inp.edu.eg، تم الاطلاع في: ٢٠٢٢/٨/٩.

النبوي، أحمد محمد. (٢٠١٨). . أحمد محمد النبوي، دور الإدارة المدرسية في نشر التسامح ومحاربة التطرف الفكري، *مجلة التربية المعاصرة*، العدد (١٠٨)، ١٩٥–٢٧٤.

نجيب، كمال؛ وشاكر، هبة صابر. (٢٠١٧). تعليم حقوق الإنسان في العالم العربي، *مجلة الطفولة والتنمية*،٧(٢٨)، ١٣٧–١٧٨.

هلال، رضا محمد (٢٠١٥). *التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي*، سلسلة دراسات، مركز البحرين للتنمية السياسية

الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠١٤). *دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤)*، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

وطفة، على أسعد (٢٠١١). *التربية على الاستبداد فى العالم العربى: هل يأتي زمن التربية على المواطنة؟*، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.

يحى، سارة. (٢٠١٧). *ماهية التطرف، أنماطه،أسبابه، اتجاهات الأحداث*، مركز المستقبل، الإمارات العربية المتحدة.

اليونسكو. (٢٠١٨). *منع التطرّف العنيف من خلال التعليم: دليلٌ لصانعي السياسات*، باريس، اليونسكو.

Alonso, R. et al. (2008). *Radicalization Processes Leading to Acts of Terrorism*, European Commission's Expert Group on Violent Radicalization.

Chzhen, Y. (2013). *Education and democratization: tolerance of diversity, political engagement, and understanding of democracy,* Paper prepared for the Education for All Global Monitoring Report Teaching and learning: Achieving quality for all

Griffiths, J. (2015). *Agree to Differ*, Paris: UNESCO.

Gunaratua, R. (2012). Terrorist rehabilitation: An introduction to concepts & practices, *Pakistan Journal of Criminology,* 3(4),140-51.

House of Commons, Home Affairs Committee. (2012). *Roots of violent radicalization, Nineteenth Report of Session 2010-12,* Volume 1, London.

Keating, A. (2016). Education Tomorrow's Citizens: What Role Can Schools Play*?, Foro de Education. 14*(20), 6-10

Sar, H., Z. (2016). Ethical Education for A Multicultural Society: A Sociological Study of the Potential of Purpose-Written Curricular Resource Material. *Master of Education, Queensland University of Technology*, Brisbane.

Young, H., F., and others. (2015). Translating Conceptualizations into Practical Suggestions: What the Literature on Radicalization can offer to Practitioners, Peace and Conflict, *Journal of Peace Psychology, 21*(2), 210-236.